

## استراتيجية الأمن القومي اللبناني ، لا حوار ولا دولة ولا وطن من دونها

الدكتور العميد (م) علي عواد (\*)

ان الحوار حول استراتيجية الأمن القومي اللبناني يشكل رؤية علمية واقعية لبناء الدولة القوية المنيعه، يعزز الوحدة الوطنية والسلم الأهلي ويصوّب علاقات لبنان مع محيطه الاقليمي والدولي. هدفه:

- تحقيق الأمن الوطني كما الأمن القومي اللبناني ضد الأخطار الخارجية التي تهدد الأرض والشعب، وضد المخاطر الداخلية التي تهدد الوحدة الوطنية.
- ترجمة التزام الدولة حماية النظام السياسي وحق التغيير من خلال القواعد الديمقراطية.

ويتحدّد هذا الهدف بشكل أساسي في الثوابت الوطنية وعدم تفرد أي طرف في صناعة أي قرار مصيري ذو صلة بتلك الثوابت ..

يتكون اطار هذه الاستراتيجية - تندمج فيها الاستراتيجية الوطنية الدفاعية - من بعدين متلازمين لا ينفصلان، ونؤكد أن فصلهما هو فشل استراتيجي وخطيئة وطنية أثبت الماضي خطورتها:

- البعد الخارجي: مواجهة التجاذبات والضغوط السياسية والمهدّات العسكرية.
- البعد الداخلي: مواجهة المسائل والمخاطر السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والاعلامية والتربوية... الخ، وهذا هو البعد الأهم لأنه يتأثر بالخلافات الداخلية السياسية والطائفية والمذهبية.

ان "التزام الثوابت الوطنية بعد حوار لبناني حقيقي" يوجب على المتحاورين تسليم اجابات خطية واضحة صريحة وغير مفخخة وغير موارد عن أسئلة حول المقومات الأساسية العلمية للاستراتيجية وتعهد الالتزام - حاليا ومستقبلا - بتنفيذ مضمونها.

ان الحوار حول مقومات استراتيجية الأمن القومي اللبناني يوجب قبل كل شيء وجود تصور سليم وشامل عن تشكيل هيئة الحوار الوطني (قادة رأي، نخب وطنية من كافة القطاعات وليس فقط من أحزاب السلطة، "انتفاضة العدالة 2019" مع احتفاظها بحق استمرار نضالها الثوري الذي كفله الدستور... أي: هيئة وطنية حقيقية متوازنة).

(\*) أستاذ جامعي. رئيس المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والاعلام. عميد ركن سابق

Fb: Geneva Declaration Dialogue 2015 / Fb: Ali Awad / Twitter: @DrAliAwwad11

وهنا تبرز اشكالية هامة بفعل الواقع السياسي المعقد: من سيدعو الى الحوار؟ وكيف تنظر انتفاضة "العدالة 2019" الى هذا الأمر؟

ان تجارب الحوار الوطني السابقة وتجاذباتها توجب على مكونات الحوار وضع وتسليم أفكار مكتوبة وواضحة خلال فترة زمنية محددة ، والاجابة على اسئلة تبحث في المقومات الأساسية العلمية الخمس لاستراتيجية الأمن القومي اللبناني:

أولاً-المقومات السياسية : هدفها تحقيق ثبات وكيانية نظام الحكم الميثاقي وفق الدستور اللبناني، لتكون في خدمة الاستراتيجية الدفاعية.

أ- ما هي الرؤية الاستراتيجية لتحقيق هذا الهدف؟وخصوصا لجهة الموقف حيال اي خلاف داخلي على مسألة تمس بالثوابت الوطنية المحددة في الدستور؟أي الاحتكام الى المؤسسات الدستورية والتزام قراراتها .

ب- الموقف الاستراتيجي من المسألتين التاليتين :

1- الالتزام بقرارات الشرعية الدولية واتفاقية الهدنة 1949، وبموقف الحياد الايجابي عن محاور النزاعات الاقليمية والدولية ، مع الأخذ بعين الاعتبار أربعة مواقف: العداء للكيان الصهيوني ولخطره الدائم على لبنان، الوقوف الى جانب القضية الفلسطينية ضد العدو الصهيوني، تأييد القضايا ذات الاجماع العربي، مواجهة ظاهرة الارهاب وما شابهها من مسائل تتطلب مناصرة العدالة ضد الظلم والخير ضد الشر والأخوة ضد الكراهية والاعتدال ضد التطرف...ألخ.

2- سيادة الدولة اللبنانية على كل أراضي الوطن ورفض اي تدخل خارجي في الشؤون اللبنانية الداخلية والخارجية مباشرة أو بالواسطة.

ج- الموقف حيال وجوب التزام الخطاب السياسي الاعلامي الوطني المعتدل ونهج الحوار والتهدئة والسعي الدائم للتوافق على ثوابت وقواسم مشتركة لتثبيت دعائم الاستقرار والسلم الأهلي والحوول دون اللجوء إلى العنف أو انزلاق البلاد إلى الفتنة والعنف.

د- الموقف من "ميثاق الاعتدال لبناء الدولة" ، ومن نتائج جلسات الحوار السابقة وخصوصا "اعلان بعيدا 2012" . اعتبار جوهر "الميثاق" وجوهر "الاعلان" - ولو جزئيا - جزءا اساسيا من خريطة طريق موضوعية لاعادة بناء الدولة.

ثانيا- المقومات الاجتماعية:هدفها تأمين تماسك الجبهة الداخلية في ولاء أول ووحيد للدولة اللبنانية وانتماء للبنان فقط لتكون في خدمة استراتيجية الدفاع والأمن القومي.

أ- الدولة هي المرجعية الاجتماعية الوحيدة للمواطن.

ب- تعزيز الأمن الاجتماعي لكل المواطنين من قبل الدولة في ظل تأكيد استقلالية القضاء.

ج - معالجة معضلة المقيمين غير اللبنانيين وخصوصا النازحين من بلدانهم بسبب نزاعات داخلية. حل هذه المسألة باعتبارها تمس بشكل مباشر وخطير الأمن القومي بسبب تداعياتها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة والمستقبلية،مع مراعاة واحترام القوانين الدولية وعمل المنظمات الأممية

ثالثا-المقومات الاقتصادية : هدفها تحقيق المصالح الاقتصادية الحيوية الاستراتيجية للدولة ومؤسساتها ومصالح المواطنين العامة، لتكون في خدمة الاستراتيجية الدفاعية .

أ- ما هي رؤى أطراف الحوار الوطني لتحقيق هدف هذه المقومات؟  
ب- التزام نظام عمل المؤسسات ووضع وتطبيق قوانين مكافحة الفساد بكافة أوجهه:السياسي،الاداري،المالي والأخلاقي بعد أن انعكس الفساد على الاقتصاد بخطورة كيانية.

رابعا-المقومات "الثقافية-الاجتماعية-التربوية": هي مقومات ذات تأثير بنيوي كيانى بعيد المدى تأسيسا وتنفيذا، هدفها المحافظة على نظام القيم التعددية للشعب اللبناني وترسيخ المواطنة في أبعاد ميثاقية وفق ما حددت مقدمة الدستور.

أ- تحقيق هدف هذه المقومات وخصوصا لجهة اعداد كتابين موحدين للتربية الوطنية والتاريخ يضمنان وجود وتفاعل مكونات الوطن التعددية.  
ب - من المستحيل وضع هذه الرؤية خلال مدة قصيرة، يلتزم المتحاورون نهج الحوار الدائم الاستشراقي حول هذين الكتابين.  
ان هذا الالتزام "الأخلاقي-المعنوي" هو كاف في هذه الظروف المصيرية الدقيقة وسيؤسس "لحوار مواطني" هادف وبعيد المدى.

خامسا-المقومات "العسكرية-الأمنية": لتأمين الامكانات العسكرية القادرة على ردع ومجابهة مهددات أربع:  
- العدو الصهيوني.  
- الارهاب الذي قد يضرب مجددا وفق ميررات جديدة ومصالح محاور اقليمية أو دولية محددة.  
- السلاح المنتشر عشوائيا بين السكان.  
- مهددات داخلية وخارجية طارئة.

في هذه المقومات تكمن الخلافات الكبرى والعميقة بين "الأطراف-المكونات" السياسية اللبنانية.

تبرز أربعة أسئلة تتطلب اجابات واضحة لا تقبل التأويل:

1- ما هي رؤيتكم التنفيذية لمسألة تسليم المقاومة سلاحها للجيش اللبناني بصورة فورية؟ما هي رؤية الجيش حول امكاناته في التصدي للمهددات الخارجية؟(عدم الخلاف اليوم حول تشكيلات التسمية - مقاومة أو سلاح حزبي أو أداة اقليمية أو ميليشيا أو أو - بل يجب مواجهة ومعالجة الجوهر القاتل في تعقيداته المحلية والاقليمية والدولية).

2- هل وكيف يمكن الاستفادة مؤقتا من مميزات استخدام سلاح المقاومة لدعم الجيش اللبناني مؤقتا ومرحليا - ولأية مدة - في التصدي للاعتداءات الخارجية؟ مع ابداء الرأي بمسألتين:

أ- الوضع الوظيفي والعضوي للمقاومة وسلاحها.  
ب- ما هو موقفكم حول آلية اتخاذ قرار دعم المقاومة للجيش- مؤقتا ومرحليا ولمدة محددة -في التصدي للمهددات الخارجية؟بناء على قرار رئيس الجمهورية(أو)حكومة أزمات(أو) حكومة حرب مصغرة(أو) مجلس الوزراء مجتمعا(أو) المجلس الأعلى للدفاع(أو) تشكيل هيئة خاصة برئاسة محددة(أو)هيئة برلمانية (أو) هيئة "برلمانية- حكومية" مشتركة مصغرة ...أو الخ.

نفترض ان المرجعية التي استدعو الى الحوار ( رئيس الجمهورية أو ... الخ) ستطلب من مكونات الحوار الوطني بصورة الزامية وضع **طروحات خطية** حول مواقفها فيتحمل الجميع مسؤولية التزامها وعدم الاخلال بتنفيذها . ضرورة الوضوح الكلي في أخذ الموقف وعدم الاختباء خلف اللجوء الى تجبير اتخاذ هذا الموقف الى مرجعية اخرى بحجة انها موضع "ثقة مطلقة" أو "صمام امان" أو "ضمانة وطنية" أو "قائمة كبرى"... الخ.

مع الاشارة الى ان احتمال وجود مساحة مشتركة هي: ان عمل المقاومة - مؤقتا ومرحليا ولمدة محددة- ضد العدو الصهيوني والمهددات الخارجية يكون فوق الثوابت الأربع:

أ- التفاهم على ضبط وجود المقاومة وكيفية ومكان استخدام سلاحها وفق المقومات "العسكرية-الأمنية" اللبنانية المذكورة آنفا.

ب- تأكيد أولوية مطلقة لدور الجيش اللبناني والقوى الأمنية في تنفيذ استراتيجية الأمن القومي اللبنانيون فرضاية شروط خارجية أو داخلية على خلفية تعزيز امكاناتها.

ج- التأكيد على أن يكون قرار السلم والحرب هو بيد الدولة اللبنانية للدفاع عن أرض الوطن والتصدي للاعتداءات الاسرائيلية وكل المهددات الخارجية والداخلية الأخرى، وهي من يحدد : كيف ومن ومتى ينفذ القرار.  
د- عدم الاحتكام الى السلاح في الداخل بأي شكل من الأشكال.

3- هل وكيف يمكن الاستفادة من السلاح الموجود مع المدنيين، السلاح المنتشر عشوائيا بين السكان؟  
امكانية الاستفادة من هذا السلاح وفق الشكليات التالية:

- أ- تعزيز حرس البلديات وأجهزة محددة أخرى (دفاع مدني،اطفاء،انشاء أفواج حرس وطني أو حدودي... الخ) بالسلاح الخفيف المضبوط رسميا.
- ب- اعتماد أنموذج (مواطنون بسلاح مراقب ومضبوط وممسوك من قبل الأجهزة الأمنية).
- ج- شكل ثالث.

4- كيف يمكن تأمين الامكانات "العسكرية-الأمنية" لفرض الأمن الداخلي والردع الخارجي بالقدرات الوطنية؟  
خطة عملية وواقعية لزيادة قدرات القوى "العسكرية-الأمنية" دون فرض شروط خارجية أو داخلية على خلفية تأمين الدعم وزيادة الامكانات.

**تبرز اشكاليتان جوهريتان من واقع "انتفاضة العدالة 2019" :**

- رؤى أطراف الحوار ومساهماتها الفاعلة والموضوعية في وضع مشاريع تحديث الدولة والقوانين من أجل اصلاحات بنوية تتناول المقومات الخمس لهذه الاستراتيجية في ظل فساد مزمن أوصل الوطن الى أزمة وجود وكيان .(تم تحديد الاصلاحات المطلوبة ولا مجال لذكرها في هذا البحث الموجز).
- هل يمكن لمنظومة سياسية أثبتت - في غالبيتها الساحقة - فشلا ذريعا مزمنا في بناء دولة أن تنجح في وضع والتزام استراتيجية وطنية للدفاع والأمن القومي ؟

**نخلص الى القول:** تكمن أهمية استراتيجية الأمن القومي اللبناني هذه في اشراك جميع مكونات الوطن بما فيها "انتفاضة العدالة 2019"، والتي بدونها سيبقى لبنان رهينة سياسات المحاور وقد ينزلق الى عنف مدمر.

ان هذه الأهمية ستبقى حاسمة في سياق السعي الى قيام دولة الحق والعدالة والسيادة في حمى الدستور، ولتحصين الاستقلال والحرية والقرار الوطني. ودون هذه الأفكار التأسيسية العلمية يمكن القول أن الحوار سيخضع لاعتبارات غير لبنانية وغير وطنية. إذ أنه ليس هناك من استراتيجية أمن قومي ولا من استراتيجية وطنية دفاعية ضامنة - لا اليوم ولا مستقبلا - دون هذا المفهوم الذي يترجم المعادلة العلمية التالية:

**قوة الحوار = (ثوابت التاريخ والجغرافيا والديمغرافيا والثقافة والهوية الوطنية) + (المتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية) x (استراتيجية الأمن القومي) x (الارادة السياسية)**

فاذا أصاب الخلل استراتيجية الأمن القومي اللبناني / و/أو الارادة السياسية فان قوة الحوار ستضعف ، وبالتالي فان قوة الدولة ستهبط الى مستويات متدنية جدا تبلغ حد الانهيار.

**نختم بثلاث مسلمات:**

- 1- استراتيجية الأمن القومي اللبناني – وفي جوهرها الاستراتيجية الوطنية الدفاعية - تمثل انجازا استثنائيا يؤسس لحوار وطني بعيد المدى لا يمكن أن يرفضه أي من مكونات الوطن - حاليا" أو مستقبلا" - لأنه سيؤمّن مساحة التقاء وطني دائم يتطلبها المفهوم العلمي لبناء الدولة القوية، وقد أن لنا أن نسخر العلم لأجلها، انها مساحة استراتيجية سيعود اليها كل قادة لبنان في المستقبل، حكما ومعارضة وانتفاضة.
- 2- الاستماع الى مفهوم "انتفاضة العدالة 2019" حول هذه الاستراتيجية وتنفيذ مطالبها الوطنية العادلة حول الاصلاحات البنوية. لا استراتيجية وطنية لبناء دولة حق من دون رؤيتها الموحدة.
- 3- لا حوار ولا دولة ولا وطن من دون البحث في هذه الاستراتيجية في ظل أزمة كيانية هددت وتهدد وستبقى تهدد وجود لبنان .

---

The International Center for Strategic Researches and Information  
Charles De Gaulle Avenue - Street 75 – MradBldg  
CP: 2036 3403 / Chourane- Beirut - Lebanon  
Tel +961 3 848790 (int)  
dr.alinawad@hotmail.com - www.icesri.org

**Fb: Geneva Declaration Dialogue 2015**

---